Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقوعه صفة ، ولو مؤكداً بجملة القسم الانشائية من غير تأويل وعلى هذا فالظرف خبر مقدم والموصوف مبتدأ محذوف قلت : صفة مقامه ، وقد تحقق شرط القيام لا فاعل بالظرف لاعتماده على النفي خلافاً للتفتازاني إذ جوز ذلك في حواشيه على الكشاف ويردّه أنَّ الفاعل لا يحذف ، ويجوز أن يكون هذا الوجه من الإعراب مراد المصنف ، ولا يتجه عليه الإشكال ، وقوله : أي ما أحدٌ إلى آخره بيان للمعنى لا للإعراب ، لكن يردُّ عليه أنه يؤدي إلى وقوع التفريغ في الصفات وهو غير جائز بتصريح المصنف بأنه لا يقال : ما مررت بأحد إلا قائم ، إلا أن يقال إنَّ ذلك في صفة ذكر موصوفها ، وهو على ما نقله **عن الزمخشري وأبي البقاء من جوازه ، على أنَّ السعد التفتازاني في شرحه على المفتاح** حكى الاتفاق عليه ، وإن اعترض عليه بشيوع الخلاف فيه ، ولا أقل من أن يكون مقتضاه الجواز قطعاً ، وأظهر الأمرين كما قال شيخنا قصد بيان الإعراب ، ويقويه منع **أبي حَيّان** كون «ليؤمنن» صفة لأحد المقدّر بعد الظرف وقطعه بأنه مع قسيمه المقدر خبر ، لأنه محط الفائدة بخلاف الظرف ، ومنهم من قال التقدير «ليس من أهل الكتاب أحدٌ إلا أحدٌ ليؤمنن به» فجعله صفة لأحد آخر مقدّر على أحد ما جاءني أحد إلا ظريف أي إلّا أحد ظريف **قال**